مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد09 العدد 01– جوان 2022

OEBUniv.Publish.

نحو تحديد مواصفات المقاول في الجزائر

دراسة استقصائية مقارنة لمقاولي ولاية قسنطينة، ميلة و جيجل

Towards determining the entrepreneur's characteristics in Algeria

صندرة سايبي[1]*

جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2 ،-sandra.saibi@univ-constantine2.dz

تاريخ التسليم: 2022-01-01 تاريخ المراجعة: 2022-01-15 تاريخ القبول: 2022-05-27

الملخص

تؤكد الدراسات اليوم على الأثر الايجابي للمقاولاتية على الاقتصاد. تتسم الجزائر بـنقص الثقافة المقاولاتية، يعود ذلك إلى كون المجتمع نشأ على أساس فكر اشتراكي ما جعل منحى المقاولاتية يسير بوتيرة جد ضعيفة. حاولت السلطات تدارك ذلك من خلال إنشاء العديد من هيئات المرافقة الهادفة إلى بعث روح المقاولاتية ومرافقة المقاولين لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار اختلاف نمط المقاولين. تمحورت إشكالية البحث في السؤال المحوري التالي:**ما هي خصائص ومواصفات المقاول في الجزائر؟**

الإجابة على هذا التساؤل تمت اعتمادا على دراسة ميدانية استندت على استبيان وجه إلى عينة مكونة من 174 مقاول في الولايات الثلاث مجال الدراسة؛ قسنطينة ، ميلة وجيجل. وثبت لنا أنه هناك اختلاف في نمط المقاول من ولاية إلى أخرى.

الكلمات المفتاحية: المقاول، الدوافع، الخصائص، الجزائر.

Abstract

Studies today confirm the positive impact of entrepreneurship on the economy. Algeria is characterized by a lack of entrepreneurial culture because society grew up on the basis of socialist thinking, which has made the direction of entrepreneurship at a very low pace. The authorities tried to remedy this by establishing several accompanying bodies aimed at reviving the spirit of entrepreneurship and accompanying entrepreneurs but did not take into account the different patterns of entrepreneurs. The problem of research revolved around the following pivotal question: **what are the characteristics and specifications of the entrepreneur in Algeria**? To answer this question, a field study based on a questionnaire handed to a sample of 174 entrepreneurs in the three states: Constantine, Mila, and Jijel. We found that there was a difference in the entrepreneur's pattern from state to state.

Keywords: entrepreneur, motives, characteristics, Algeria.

1.مقدمة

تعتبر المقاولاتية ظاهرة جديدة في المجتمع الجزائري، و لقد ظهرت كنتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على مر الزمن. و ذلك لما لها من أثر إيجابي على تطور المجتمع و تطور الاقتصاد على حد السواء. و هو ما دفع بالسلطات إلى الاهتمام بها و إيلائها العناية الخاصة ضمن البرامج الحكومية، خاصة الحالية منها.

فمع نهاية الثمانينات من القرن الماضي جاءت قوانين عديدة تشجع على الخوصصة والعمل الحر، و من بينها قوانين الاستثمار والقروض المصغرة... و غيرها، و هذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات و لا سيما الصغيرة منها.

و لقد تزامن هذا الاهتمام مع تزايد الأبحاث على المستوى الوطني و الدولي حول موضوع المقاولاتية والمقاول، والبحث عن صفاته و دوافعه و أثره على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

1.1. الإشكالية

يرتكز اختيار إشكالية البحث على أن سيرورة التحول الاقتصادي للجزائر جعل من المقاولاتية مشجعة لتطوير أنشطة المؤسسات الصغيرة، مما يسهم في تحقيق النمو و التناسق الاجتماعي، و التنمية الاقتصادية، و لهذا سنحاول من خلال هذه البحث أن نجيب على التساؤل الجوهري الآتي:

فيما تتحدد مواصفات و خصائص المقاولفي الجزائر؟

للإجابة عن هذا التساؤل سنحتاج إلى دراسة العديد من العناصر، يمكننا الإشارة إلى البعض منها من خلال طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يمتلك المقاول خصائص تميزه عن بقية أفراد المجتمع؟
- هل يحمل المقاول مواصفات الجزائري مواصفات استثنائية؟
- هل هناك تفكير استراتيجي للمقاول الجزائري ؟
- ما مدى الاختلاف في التفكير الاستراتيجي للمقاول في كل من ولايات قسنطينة و ميلة وجيجل؟
- هل ينبغي مراجعة مستوى تدخلات الحكومة عبر الهياكل والبرامج التي تهدف إلى تطوير المقاولاتية في الجزائر وفقا لأنماط و خصائص المقاولين في كل منطقة؟

2.1. فرضيات البحث

قبل الانطلاق في عرض الأساليب و المناهج التي سيتم استعمالها من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة، سنضع إطارا للدراسة من خلال تبني الفرضيتين التاليتين:

1. يمتلك المقاول مواصفات استثنائية مقارنة مع باقي الأفراد.
2. يفتقد المقاولون الجزائريون للتفكير الاستراتيجي مما قد يحول دون نمو مؤسساتهم.

3.1. عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المؤسسات الصغيرة التي أنشئت بدعم أو دون دعم من طرف الدولة في سنوات مختلفة في كل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل، و التي تنشط في جميع القطاعات عدا قطاع التجارة والزراعة.

أما عينة الدراسة تم اختيار مفرداتها بناء على أول مجموعة تمت مقابلتها وتوافق على المشاركة في الدراسة. بلغ عدد الاستمارات الموزعة 400 استبيان، ولم نتمكن من تجميع إلا 174 استمارة صالحة للاستعمال والتقييم وبالتالي اعتمدنا الـ 174 مؤسسة كعينة للدراسة.

4.1. تصميم واختبار أداة الاستبيان

تضمن الاستبيان ثلاثة محاور، ضم المحور الأول معلومات عامة و بيانات شخصية عن مفردات العينة، والمحور الثاني فارتبط بدراسة دوافع و روح المقاولاتية، و بشكل عام ظروف التحضير لإنشاء مؤسسة سيما العراقيل التي تحيط بهذه العملية. أما المحور الثالث و الأخير فضم جملة من المتغيرات التي نحاول من خلالها معرفة واقع المحيط الاستراتيجي الذي ينشط فيه المقاول.

2. التطور التاريخي للمقاول في الجزائر

نتج عن التطورات الاقتصادية الاتجاه شيئا فشيئا نحو الوحدات الصغيرة، و الجزائر كبقية كل دول العالم انتبهت إلى الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه المقاول في التنمية الاقتصادية، من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يقوم بإنشائها، و يبدو من المنطقي الرجوع للجذور التاريخية لظهور المقاول في الجزائر، الأمر الذي سيمكننا من الحصول على فكرة واضحة على نوعية المقاول في الجزائر.

1.2. المقاول في فترة ما قبل الاستقلال

لقد تميز النظام الاقتصادي الجزائري قبل الاستقلال بطابعه الزراعي (Benachenhou, 2009, pp. 28–33)، و إذا ما تحدثنا عن المقاول في هذه الفترة فإننا نرجع إلى فكرة الملكية التي سادت فترة ما قبل الاستعمار، و خاصة فكرة ملكية الأرض، التي كانت تتبع آنذاك النظام الإسلامي، الذي يعتبر أن الأرض ملك لله في مرتبة أولى، ثم للمجتمع الإسلامي في مرتبة ثانية. لذا كانت تسير من طرف الباي. لكن في الواقع كانت تمنح الأراضي الجيدة و الخصبة للبيلك الذي كان يستغلها اعتمادا على الخماسة، و النوع الثاني من الأراضي كانت تعرف "بآزال" و هي أراضي تابعة للقبائل، يقوم الباي بشرائها لهم. أما النمط الثالث فيشمل الأراضي القروية و هي أراضي صغيرة كانت تمارس فيها أنشطة تربية الحيوانات الأليفة.و ما ميز هذه الفترة أيضا هو الملكية الجماعية للأراضي، أي لا توجد أية ملكية فردية للأراضي أو وسائل الإنتاج.

و لكن بعد انفكاك الفكر القبلي لم تصبح الملكية جماعية بل أصبحت عائلية، و لم تكن أبدا ملكية فردية خاصة، و كانت تمنح من طرف «الطُلبَة» و هم حكماء القبيلة، و كانت تتوارث وفق الشريعة الإسلامية. و لكن نتيجة لتراجع دور العائلة تحولت ملكية الأراضي إلى شكل آخر، حيث أصبح الفرد يمارس العمل مباشرة على مستوى أرض هو من يمتلكها، كما تنتقل الملكية عن طريق التنازل أو تسديد دين سابق (رهن عقاري).

و مع دخول المستعمر الفرنسي للجزائر سنة 1830 بأمر من الملك الفرنسي شارل العاشر، و استيلائه على مدينة الجزائر العاصمة، تم جلب عدد كبير من المستعمرين و إسكانهم في الجزائر، و قامت فرنسا ببيع مساحات كبيرة من الأراضي للمستعمرين متبعة مخطط تم إعداده بشكل جيد. لكن تطلبت عملية الإسكان هذه توفير عدد كبير من الخبازين و الحدادين و البنائين يعملون على خدمة المستعمرين، و لكن العملية تمت بصفة غير منسقة، حيث تم استقدام هؤلاء من منطقة الألزاس الفرنسية، كما تم جلب الخشب و الصخور من جزر البليار الاسبانية، لتساعدهم على تشييد السكنات، و كذا الألبسة و الغذاء من أجل تلبية حاجات المستعمرين. و من أجل إتمام الإجراءات الجمركية تم فتح غرف تجارة بكل من مدينة الجزائر العاصمة سنة 1830، و وهران سنة 1844، و بقسنطينة سنة 1846، و عنابة سنة 1847، وساعدت هذه الغرف التجارية فيما بعد على خلق العديد من المؤسسات الصغيرة من طرف المستعمرين، الذين أتوا من

فرنسا و من شبه جزيرة مالطا ألمانيا، و إيطاليا و سويسرا والعديد من الدول الأخرى. حيث تم إنشاء أول مؤسسة في سنة 1830 و امتدت ظاهرة إنشاء المؤسسات إلى غاية 1880 و 1890. و كانت معظمها تنشط في قطاع الخمر و السجائر و الصناعات الغذائية، حيث كانت تنطلق صغيرة ثم تبدأ تكبر شيئا فشيئا لتصبح مؤسسات كبيرة. كما أنشئت وحدات تابعة لمؤسسات إيطالية على غرار شركة فيريرو (Ferrero) التي قامت بإنشاء فرع لها مختص في صناعة العجائن في الجزائر في تلك الحقبة الزمنية(Jordi, 2009, p. 23) . حيث أصبحت شركة فيريرو في سنة 1930 الرائدة عالميا في صناعة الكسكس، كما تم جلب شركات عملاقة من أجل إقامة السكك الحديدية و تشييد الطرق، وأقيمت شركات لاستخراج النفط بعد أن تم اكتشافه. و من جهة أخرى بدأت العائلات الفرنسية تقطن الجزائر، و تكبر شيئا فشيئا، و التي أقامت صناعات صغيرة في مجال الخمور و الصناعة الغذائية، كما قام بعض الضباط العسكريين و بعض الساسة بإقامة مؤسسات صغيرة خاصة بهم، إضافة إلى بعض اليهود الذي نشطوا في قطاع الصناعة مثل مؤسسة أورونجينا (Orangina) و بالتالي سيطر المقاول المستعمر على الاقتصاد الجزائري.

و خلال الحرب العالمية الثانية كان 80% من سكان الجزائر جزائريون، و 20% منهم أوروبيين وكان 80% من هؤلاء الجزائريين يقطنون القرى و يعيشون وضعية مزرية، و لكن و رغم هذا برز عدد جد محدود من المقاولين الجزائريين أبرزهم حمود بوعلام الذي أقام مؤسسة حمود بوعلام في سنة 1878 (Benachenhou, les entrepreneurs Algériens, 2007, p. 25). والتي اختصت في صناعة المشروبات الغازية، و طالما شكلت منافسا لشركة كوكاكولا، إضافة إلى المقاول تامازالي الذي كان يعمل في إطار الصناعة الغذائية.

و تجدر الإشارة هنا إلى غياب المعلومات حول تطور المقاولاتية و المقاولة في هته الفترة لأنه تم إتلافها من قبل المستعمر، و الباقية منها تم إهمالها.

أما الفترة الاستعمارية فقد تميزت بغياب النخبة الاقتصادية و الاجتماعية، نتج عنه غياب للمقاولاتية، لأنه لم يكن هناك مقاولين جزائريين، خاصة المسلمون منهم (أي السكان الأصليين)، حيث أشارت إحصائيات INSEE في سنة 1954 أنه بلغ عدد السكان المستعمرين 984.000 فرد نجد من بينهم 94% منهم فرنسيين، أما السكان المسلمون فبلغ عددهم 8.700.000 فرد، أي بمعدل أوروبي مستعمر واحد مقابل تسعة (09) جزائريين، و كانت الجزائر في تلك الفترة دولة

متخلفة (نسبة مرتفعة للأمية، سوء التغذية، نسبة عالية من الوفيات على مستوى الكبار و الصغار، تردي وضعية المرافق الصحية، تدني المستوى التعليمي...).

كما تميزت الجزائر في هذه الفترة بضعف الصادرات و كبر حجم الواردات، أي كانت الجزائر تابعة بشكل كبير للخارج، كما كان الاقتصاد الاستعماري الجزائري اقتصاد زراعي يتبع نمط دول العالم الثالث، حيث بقي أغلبية السكان يعملون في القطاع الزراعي. و حسب الإحصاء الذي تم إنجازه في سنة 1954، وجد أن السكان المسلمين الزراعيين و خاصة الذين يتمثلون في الملاك الصغار، أي مزارعين صغار يقوموا بزراعة البطاطا من أجل تلبية الرغبات ذات الأولوية (Zouache, 2012, p. 07)، و يمكن تمثيل طبيعة الملكية للسكان المسلمون وفق الجدول الآتي:

الجدول1: توزيع طبيعة الملكية في الجزائر سنة 1954

طبيعة الملاك المسلمون	النسبة المئوية	العدد
الملاك الكبار	**%0.2**	-
الملاك المتوسطون	**%40**	-
الملاك الصغار	**%60**	-
المزارعون	-	**53600**
الخماسة	-	**713000**
أجراء باليومية	-	**462467**
المجموع		**549.396**

المصدر: Abdallah ZOUACHE,Op.Cit, p.07

نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج جد معبرة، حيث يوجد عدد كبير من الملاك خاصة منهم المتوسطين، و كذا الخماسة الذين يقوموا بكراء جهدهم العضلي لزراعة و استغلال الأرض، كما أنه لم يكن بالإمكان ترتيب الفلاحين ضمن مجموعة تتكون من الملاك الصغار.

2.2. المقاول في الجزائر المستقلة

مع مطلع الاستقلال، كان بإمكان ملاك المؤسسات الجزائرية التي كانت تعمل في مختلف القطاعات (الإنتاج، التجارة، و أيضا الحرف) متابعة العمليات الاستغلالية لأنشطتهم دون توقف، و كان ينظر للمقاول في هذه المرحلة بنظرة سيئة «الشخص الأناني»، لأنه بدلا من أن يهتم بتحرير الجزائر،كان يقوم بالعمل على توطيد علاقات مع المستعمر من أجل خدمة مصالحه الخاصة. كما انتهز المقاولون الصناعيون و التجار الأوضاع السائدة آنذاك، ليقوموا بخلق مؤسسات و يطبقون أسعار

مرتفعة لمنتجاتهم دون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المزرية للمجتمع، إذ كان السكان ذوي الدخول الضعيفة هم الشريحة الأوسع و الأكبر. في حين هم يقطنون الأماكن الراقية و القريبة من مراكز الحكم و السلطة في البلد(Mokhtar, 1989, p. 22) و لم تتحسن صورة المقاول بعد الاستقلال،حيث منذ سنة 1962 و إلى غاية 1989 كان ينظر للمقاول على أنه شخص انتهازي،وأنه ينتمي للطبقة البورجوازية الاستغلالية (الميثاق الوطني 1976)، إذ لم يتعد عدد المقاولين في سنة 1962 الأربعون (40) مقاولا (Larbi, 2010, p. 118). لذا، و من أجل محاربة الاستغلال قامت الدولة الجزائرية بحصر حقل المقاولاتية الخاصة، حيث لم يحق للمقاولين الاستثمار إلا في الأنشطة المكملة لأنشطة المؤسسات الكبيرة التابعة للدولة، و كان يشترط أن لا يتعدى حجمها عتبة مؤسسة متوسطة الحجم (قانون الاستثمار لسنة 1963، 1966، 1982)، حيث كان يبلغ الحد الأقصى للاستثمار ثلاثون (30) مليون دينار جزائري. واتسمت صورة المقاول في هذه الفترة بالضبابية(Dahmani, 1999, p. 62) ، إذ كان الاهتمام موجه نحو المؤسسات العمومية الكبيرة التي تهدف إلى نشر الاشتراكية من خلال تجسيد عدة أهداف مثل امتصاص البطالة، تكوين العمال في مجال التسيير الأمر الذي يساعد على إدارة المؤسسات (ميثاق قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات 1971)، و كذا خلق طبقة متوسطة على مستوى المجتمع بهدف الحد من سيطرة الطبقة البورجوازية المستغلة على الاقتصاد الوطني.

و على ضوء هذه النقاط المختلفة نلاحظ أنه حتى و لو لم يهمش المقاول بصفة نهائية من النشاط الاقتصادي، إلا أنه كان يعمل في إطار محيط اقتصادي جد خاص تتحكم فيه الدولة، أي سوق غير تنافسي، و أسعار ثابتة تحددها الإدارة، احتكار من طرف الدولة، البيروقراطية (على مستوى البنوك و الإدارات)، و الفساد الذي يمس المحيط الاقتصادي، أضف إلى ذلك ضعف البعد الثقافي و المعرفي الذي كان يطبع الأفراد. لكن، و نظرا للأحداث التي ميزت الجزائر على المستوى الداخلي و الخارجي قامت الجزائر فجأة بتكسير نظامها الاقتصادي، و أطلقت نظام جديد في سنة 1980 يرتكز على فكر السوق أعطى نظرة جديدة للمقاولية الجزائرية.

3.2. المقاول في ظل انتقال الجزائر إلى الاقتصاد الحر

بعد فشل الاشتراكية و خسارة أغلبية المؤسسات الكبيرة التابعة للدولة، أطلقت الجزائر إصلاحات كبيرة من أجل الدخول إلى اقتصاد السوق، من خلال تحرير الأسعار (قانون 90 – 01 المؤرخ

في 1990 من قـانون النقد و القرض، و قـانون تحرير الأجور المبني على المفاوضات بين العمال و أربـاب العمل) و إلغاء الاحتكار على مستوى التجـارة الخـارجيـة، و فتـح رؤوس أمـوال بعض المؤسسـات العمـوميـة للمساهمين الخواص، و إنشاء سوق مالي في سنة 1996، حيث أصبحت الدولة تستهدف المقاول كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية في ظل التوجه الجديد (Melbouci, 2013, p. 03)، ومنذ ذلك أصبح المقاول مركز الاهتمامات عند الشروع في تحضير سيـاسـات التنميـة، حيث عرفت العديد من الهيئات النور بهدف مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسة و تنميتها على غرار ANSEJ(Madoui, 2012, p. 58).

3. مواصفات المقاول

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تحديد مواصفات المقاول و التي حاولت التنبؤ بطبيعة الأفراد المستعدين للولوج في النشاط المقاولي، و من بين هذه الدراسات نقترح ما يلي:

3 .1 .مواصفات المقاول تبعا لجوليان (Julien) و ماركيزني (Marchesney)

قدم الأدب الاقتصادي المقاول تحت أشكال متعددة، و محاولة لإعطاء ملخص عما سبق نستعيد التعريف الذي قدمه لجوليان و ماركيزني(Julien & Marcheseney, 1996, p. 17) فحسب رأيهما يتصف المقاول بمجموعة من الخصـائص الأساسية التالية: « فالمقاول، هو الذي يتخيل الجديد، ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس و الصلب، الذي يحب حل المشاكل، ويحب التسيير ،الذي يصارع الروتين و يرفض المصاعب و العقبات، هو الذي يخلق معلومة هامة أولا من خلال وجهة نظر اقتصادية أم لا (يجدد المنتجات، أو في سيرورة الإنتاج، أو التسويق...) أو الذي يقدم هذه المعلومة بشكل مغاير قبل الآخرين. هو الذي يجمع و يعرف كيف ينسق الموارد الاقتصادية من اجل إعطاء قيمة للمعلومة التي يجوز عليها و محاولة ترجمتها على أرض الواقع، وبشكل فعال، و ذلك بناءًا على اعتبارات شخصية مثل النفوذ و الطموح والاستقلالية و اللعبة والربح، أو السلطة التي يمكنه ممارستها على نفسه و على الوضعية الاقتصادية ».

كما تستخرج البعض من سمات المقاول من موقفه تجاه المحيط السوسيو اقتصادي، فنلاحظ مثلا أن المقاولين في بحث دائم عن الاستقلالية، فيفضلون العمل لحسابهم الخاص حتى و لو كسبوا القليل من المال، و بالتالي تشكل الاستقلالية دافع كبير لهم. كما يلاحظ امتلاك المقاولون لثقة كبيرة في أنفسهم، كما يكونوا في العادة متفائلين، و يسعون لتطبيق الرقابة الذاتية على أنفسهم، و يعملون

على تطوير مشاريعهم الخاصة سواء كانت على مستوى حياتهم الشخصية أو على مستوى مؤسساتهم.

كما أن المقاولون هم أفراد جد مثابرين، و متيقنين أن النجاح لا يأتي في الحين، بل ينبغي تجنيد الكثير من الطاقات حتى يبلغون غاياتهم، و ينبغي أن يلعبون مع الزمن. و نؤكد مرة أخرى أن هذا الصفة لا يتسم بها المقاول فقط بل يمكن أن نشمل كل فرد من أفراد المجتمع، و هذا ما لا يسمح لنا بتحديد من بينهم المقاول الفعلي. كما أجريت عدة دراسات في علم النفس و الخاصة بتحديد ملامح المقاول، فكانت هناك من وصفته بالفرد الذي يتمتع بروح مسؤولية عالية، و ذهبت دراسات أخرى لتحاول إثبات أن الفرد البكر أي أول طفل في الأسرة له حظوظ أكبر ليصبح مقاول لأنه يتعلم بسرعة كيف يتكفل بالآخرين، أو أنه مسؤول عن استعادة نشاط مؤسسة العائلة، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن التكوين في مجالات تعليمية قريبة من عالم الأعمال تشجع روح المبادرة.

4. 2. مواصفات المقاول تبعا لجانسون (Frank JANSSEN)

حاول جانسن (Janssen, Entreprendre, 2009, p. 25) تجميع معظم الدراسات التي اهتمت بدراسة مختلف الصفات التي يحملها المقاول، و التي لخصها كما يلي:

- **المواصفات الديموغرافية**

ذهبت بعض الأبحاث إلى رسم العلاقة بين المواصفات الديموغرافية للفرد مثل الجنس، الحالة العائلية، و الميل للسلوك المقاولي و اختياره كمسار مهني. فيجتمع السن مثلا مع سلوك التحفظ الذي يدفع الفرد لاختيار مسار مهني يضمن له الأجر و العمل, أما الجنس فيمكن أن يساهم في تحديد فرص العمل و تحديد شبكة العمل التي يمكن الالتحاق بها، فقد تصادف النساء الكثير من العراقيل عند إقبالهم على إنشاء مؤسسة، بمستوى يتجاوز تلك العراقيل التي يمكن أن تواجه الرجال الذين يقدمون على إنشاء مؤسسة، و يرجع ذلك إلى طبيعة المجتمعات و المحيط المهني.

- **المواصفات السيكولوجية**

هناك دراسات اهتمت بشخصية المقاولين، من مواصفات السيكولوجية و النفسية لهم، أو الملامح التي يمكن أن تميز المقاولين عن غيرهم، و يمكن أن تعرَف الملامح الشخصية على أنها الصفات الدائمة للشخصية و التي يمكن أن تبرز في شكل سلوك ثابت في ظل ظهور وضعيات متغيرة،

وبالتالي تهدف دراسة الملامح الأساسية للشخصية إلى تحديد العوامل التي تقود فرد ما لاختيار المسار المقاولي، مما يسمح بتحديد المواصفات السيكولوجية التي تسمح بالتنبؤ بالسلوك المقاولي. حددت هذه الدراسات المواصفات التالية التي تنبئ بشكل أو بآخر بالسلوك المقاولي: الحاجة للكمال، مجابهة الخطر، روح الاختراع، الاستقلالية، الثقة في النفس، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

- **الحاجة للكمال**

تهدف الأبحاث حول السمات إلى إبراز أن الحاجة للكمال هي أحد أهم المواصفات الأساسية للسلوك المقاولي، أي الحاجة للتفوق و الحصول على هدف ما من أجل تحقيق الكمال الشخصي،وتبرز هذه الحاجة بشكل كبير لدى الأفراد الذين يفضلون القيام بأعمال تحمل التحدي على الأعمال الروتينية، كما يتحملون مسؤوليات تتناسب م كفاءاتهم و قدراتهم، و لهم طموح لعرض خدماتهم والبحث عن إمكانيات جديدة من أجل تحسين أدائهم(Djanou, 2002, p. 117) ،فهناك علاقة سببية بين الحاجة للكمال والقيام بإدارة أو امتلاك مؤسسة لم يكن بإمكان الفرد تجربة قيادتها من قبل.

- **مجابهة المخاطر (ماكليلاند)**

يبرز (Lanny, 1999, p. 75) أن للمقاول استعداد لتحمل المخاطر يمكن أن يبرز عند قيامه بإنشاء مؤسسة، خلال مراحل اختيار و متابعة فكرة إنشاء مؤسسة تكون فيها احتمالات النجاح ضعيفة،و قد يبتعد بعض الأفراد عن الأخطار بشكل أكبر مقارنة مع أفراد آخرين، و بالتالي فإنشاء مؤسسة سيخص الأفراد الذين يكون لهم نفور قليل من الخطر. و الملاحظ هو غياب إجماع الباحثين الذين اهتموا بهذا العنصر، و هناك من يرفضه تماما، و هناك من يعتبر أن المقاولي يتعرض لخطر متوسط، وهناك من يعتبر أن الميل لمجابهة الخطر هو جوهر النشاط المقاولي.

- **روح الاختراع**

يتعلق الأمر بإدخال طرق جديدة للتفاعل مع المحيط، و في مجال إنشاء المؤسسة قد يؤدي ذلك إلى طرح منتوج جديد أو خدمات جديدة أو أسواق جديدة أو تكنولوجيا جديدة.

- **الاستقلالية**

تظهر الحاجة للاستقلالية لدى الأفراد الذين يفضلون تحديد أهدافهم بأنفسهم، حيث يضعون مخطط نشاطهم و يقومون لمراقبة تجسيد الأهداف بأنفسهم، فيرفضون التقييد و الإملاءات و الواجبات التي

تفرضها عليهم أرباب العمل، و يفضلون إقامة نشاط مستقل. و يبرز الأفراد درجة عالية من الاستقلالية عند ممارسة النشاط المقاولي، ويذهب الكتاب إلى الجمع بين مواصفات المنحرفين والحاجة للاستقلالية، حيث يصبح للمقاول شخصية تشبه شخصية الفرد المنحرف عندما لا يتمكن من الخضوع لسلطة الآخرين و التكيف مع الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي يعمل بها، و هذا ما يدفع بالمقاول إلى إنشاء مؤسسته الخاصة، و التي تعمل حسب قواعده الخاصة.

- **الثقة في النفس**

يتعلق الأمر بالثقة في القدرة على تجسيد بعض الأنشطة بفعالية، لكن الأفراد الأكثر ثقة بالنفس هم الأكثر تحفظا حينما تطرأ مشاكل تتطلب القيام برد فعل، و يكون لديهم حدس و أمل كبير للنجاح.

4.التحليل العاملي لمواصفات المقاول في قسنطينة، ميلة و جيجل

يسمح لنا التحليل العاملي المتعدد الذي يستخدم في حالة كثرة المتغيرات، بالقيام بدراسة مختصرة للعلاقة بين المتغيرات، لذا سنستخدم هذا الأسلوب في تحليل المتغيرات المرتبطة بظروف إنشاء المؤسسات المستجوبة التي شملتها عينة الدراسة، و كذا المتغيرات المتعلقة بالظروف الحالية التي تحيط بالمؤسسات المستجوبة، و التي تمس بشكل أو بآخر عملية نموها.

1.4. التحليل العاملي للمتغيرات المرتبطة بدوافع إنشاء المؤسسة

سيتم تحليل العوامل ذات المتغيرات الكثيرة العدد الخاصة بالأسباب التي دفعت المقاولين إلى إنشاء مؤسسة، و التي شملت عشرون (20) متغيرًا، و يمكن تفصيل سيرورة المعالجة كالتالي:

بعد أن أدخلت متغيرات الدراسة التي شملتها عينة الاستبيان للولايات الثلاثة، نقوم باستخراج التحليل العاملي لها، و قد تبين لنا أن المقاول في **ولاية قسنطينة** يأخذ نمطين أساسيين:

- **النمط الأول و هو المقاول الاجتماعي:** الذي يبحث عن المزايا الاجتماعية، أي تحقيق أهداف اجتماعية من بحث عن ثراء، و تحسين المستوى اجتماعي و البحث عن المزايا المادية، و اكتساب دخل يتناسب مع الجهد المبذول، و التخلص من الوضعية المزرية للعائلة و ضمان المستقبل (هي متغيرات التي تجاوزت نسبة تمثيلها 50%). وقد يتوافق هذا النمط مع فكر ماكليلاند الخاص بالرغبة في تحقيق الذات.

- **النمط الثاني هو المقـاول المبدع:** هذا المقاول يبحث أسـاسـا عن تحقيق أهـداف غير مـادية بالـدرجة الأولى، بل أهـداف تتعلـق بتحقيق حلـم، و الإبـداع، و أن يكون مفيد للمجتمع و مجابه للخطر، و يحب العمل في إطار فريق، و المنتهز للفرص.

و يمكن تمثيل ذلك من خلال الخريطة التالية:

الشكل 1: الخريطة العاملية لمتغيرات دوافع إنشاء مؤسسة بقسنطينة

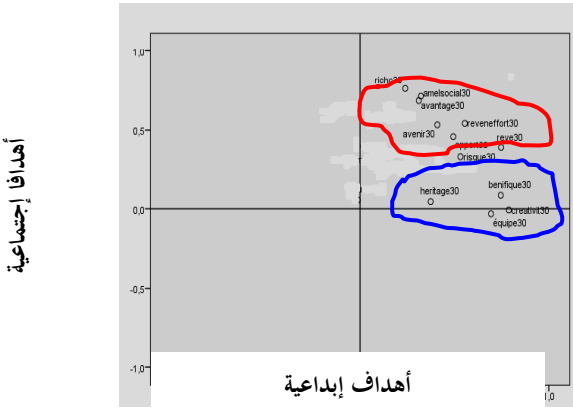

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان وفق التحليل العملي لبرنامج SPSS

أما بالنسبة **لمقاولي ولاية ميلة**، فيمكننا استخراج نمطين من المقاولين هما:

- **نمط المقاول المنتهز للفرص المادية (تعظيم الثروة):** أي يبحث عن المزايا المادية من خلال إنشاء مؤسسته، و هو الذي اختار عامل الحصول على دخل، و بديل وحيد للحصول على عمل، و الاستفادة من المزايا المادية، و في رتبة أقل إيجاد وقت للترفيه وتجسيد إبداع كأهداف دفعتهم للولوج إلى عالم المقاولاتية.
- **النوع الثاني هو المقاول المتسلط:** و الذي يبحث عن ممارسة السلطة من وراء إنشاء مؤسسته، حيث تشكل عـامل البحث عن السلطة، و العمـل في شكـل فريق و تجسيـد حلم و إفادة المجتمع، عوامل تفسر سلكوه المقاولي في أن يؤثر على المجتمع و على فريق عمله. و يمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: الخريطة العاملية لمتغيرات دوافع إنشاء مؤسسة بميلة

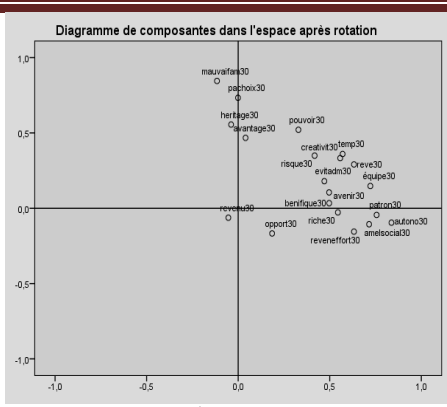

مزايا مادية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان وفق التحليل العملي لبرنامج SPSS

أما في ولاية جيجل، فعلى الرغم من اختيار العاملين الأولين لتحديد ملامح المقاول بها. إلا أنه لم يبرز هناك نمط مسيطر على بقية الأنماط، و فعلا بالعودة إلى جدول المتغيرات بعد التدوير التي تم وضعه سابقا، لاحظنا أن المعاملات جد متقاربة، و مع ذلك يبرز لنا التحليل العاملي لدوافع إنشاء مؤسسة بولاية جيجل وفق العاملين الذين تم اختيارهما النمطين التاليين:

- **نمط المقاول المحب للإبداع:** حيث أدرج هـذا النــوع من المقاولين عامل هدف تحيق حلم و تجسيد إبداع، كعاملين أساسيين للولوج إلى عالم المقاولاتية، و لكن نفس النمط من هؤلاء المقاولين أدرج عامل آخر و هو أنه لم يكـن لديهم خيــار آخر للحصــول على مصدر للعمل و هذا منافي نوعا ما لهدفهم الأولي.
- **النوع الثاني و هو نوع عقلاني:** حيث اتجه هذا النوع من المقاولين إلى عالم المقاولاتية بهدف الحصول على دخل يتناسب و الجهد المبذول، و ضمان المستقبل أيضا.

و لقد قد أعطت مخرجات التحليل العاملي لهذه المتغيرات في ولاية ميلة الشكل التالي:

الشكل3: الخريطة العاملية لمتغيرات دوافع إنشاء مؤسسة بجيجل

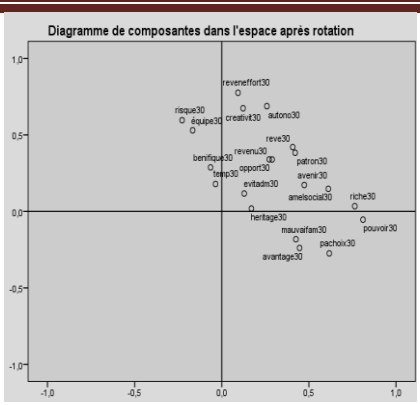

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان وفق التحليل العملي لبرنامج SPSS

و لا يتـوقف عـدد أنمــاط المقاوليـن على مستوى ولاية جيجل عند نمطين فقط، بل هناك أنماط أخرى تستوجب القيام بدراسة معمقة و موسعة على مستوى هذه الولاية، فقد يكون هذا العدد الكبير ناتج عن اختـلاف المنـاطق الجغرافية التي ينتمي إليها المقاولين.

2.4. التحليل العاملي لمهارات إنشاء مؤسسة

شمل متغير درجة الكفاءة (المهارة) في أداء المهام المتعلقة بإنشاء مؤسسة ثلاثة عشر (13) متغيرًا، حيث أفرز التحليل الوصفي لهذه المتغيرات على المستوى الولايات الثلاثة النتائج التالية:

تبين أنه هناك عاملين أساسيين يحددان درجة كفاءة المقاولين في أداء المهـام المتعلقـة بــإنشاء مؤسسة، فبالنسبة للمقـاول في ولاية قسنطينة، يبرز أنه يملك نوعين من الكفاءة، أحدهما كفاءة إستراتيجية، و أخرى كفاءة تسيرية، يمكن توضيحهما كالتالي:

- **المهارات الإستراتيجية:** و تشمل القدرات على تحديد الفرص و التهديدات التي يحملها المحيط الخارجي من منافسة و زبائن و تقدير المخاطر، و تحديد فكرة المشروع ، ومخطط الإنشاء بمعدل أقل.
- **المهــارات التسييــرية:** تشمــل قـدرات في مجـال التسيير المرتبطــة بتنفيـذ الإجراءات الإداريـــة ، و الحصول على مســاعدات الدولــة ، و تسيير الموارد البشرية و مخطط الإنشاء و تنظيم الوقت و الحصول على مساعدة من العائلة ، و مساعدة الشركاء.

و يظهر لنا أن مخطط الإنشاء متواجد بكل من المهارات الإستراتيجية و المهارات التسيرية، وهذا منطقي لأن إعداد مخطط الإنشاء يتطلب تواجد المهارتين في آن واحد، و لكن بنسبة

أكبر في جانب المهارات الإستراتيجية، و تتوزع مختلف المهارات بالمؤسسات محل الدراسة على مستوى ولاية قسنطينة وفق الشكل التالي:

الشكل4: الخريطة العاملية للمهارات الإستراتيجية و التسيرية بقسنطينة

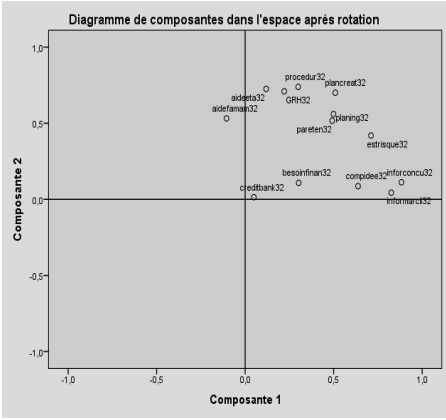

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان وفق التحليل العملي لبرنامج SPSS

أما مقاولي ولاية ميلة فبدورهم ينقسمون إلى صنفين من حيث المهارات المتحكم فيها، يمكن توضيحهما كالتالي:

- **مهارات إستراتيجية:** التي تتعلق بالمحيط الخارجي الذي يتعامل معه المقاول، و يظهر كفاءة في هذا المجال على غرار الكفاءة في تحديد الموردين و الزبائن و الحصول على مساعدات من طرف الدولة و كذا تحديد الموارد البشرية الكفأة لتوظيفها في مؤسسته، وإيجاد الفكرة و تقدير الخطر.
- **المهارات التسييرية:**و فيها يأخذ المقاول بعين الاعتبار الفكرة التي تم تحديدها على المستوى الإستراتيجي و كذا الأخطار التي قد تنجم عن إنشاء مؤسسته، كما يتقن عملية تقدير الحاجات المالية و تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء مؤسسة و إعداد مخطط الإنشاء و تنظيم الوقت و كذا تجنيد الموارد العائلية الخاصة بعائلته. و هي كلها عوامل داخلية تخضع للمقاول. و يمكن توضيح الشكل الملخص لتوزيع مختلف المهارات كما يلي:

الشكل5: الخريطة العاملية للمهارات الإستراتيجية و التسيرية بميلة

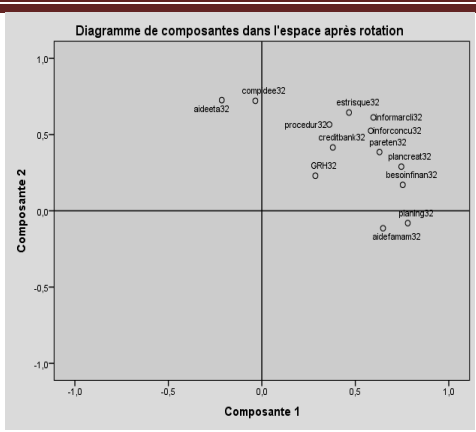

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان وفق التحليل العملي لبرنامج SPSS

و في الأخير تتلخص مهارات المقاولين في ولاية جيجل في نفس إطار النمطين السابقين و لكن قد يبرز متغير معين على مستوى أحد النمطين، و لكنه لم يظهر على مستوى نفس النمطين في ولايتي قسنطينة و ميلة، و يكون ذلك كما يلي:

- **المهارات الإستراتيجية:** و فيها يتقن المقاول تقدير خطر المؤسسة و إيجاد الزبائن والمنافسين لكنه غير كفء و لا قادر على إيجاد فكرة المشروع، و هذا يستدعي التنبه جيدا لهذا النمط من المقاولين.
- **المهارات التسييرية:**و هي مهارات تعطي للمقاول كفاءة عالية في أداء المهام المتعلقة بالإجراءات القانونية، و تنظيم الوقت و الاستفادة من مساعدات الدولة التي تندرج حسب رأيه ضمن المهارات التسييرية، و كذا تنفيذ مخطط الإنشاء و إدارة الموارد البشرية.

يمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل6: الخريطة العاملية للمهارات الإستراتيجية و التسيرية بجيجل

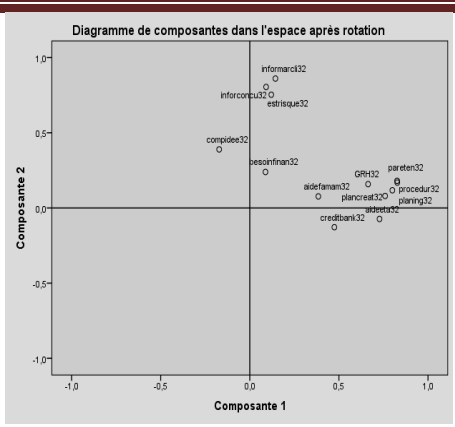

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان وفق التحليل العملي لبرنامج SPSS

كخلاصة عما تقدم من تحليل للعوامل الخاصة بالمهارات التي يمتلكها المقاولين عند إنشاء مؤسسة، فقد تم تقسيمهما إلى قسمين مهارات إستراتيجية تخص أساسا المحيط الخارجي للمؤسسة، و مهارات تسييرية و تخص موارده الذاتية و كل ما هو داخلي، لكن هناك بعض الاختلافات التي تخص بعض المتغيرات بين ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل، و هذا ما يضع لنا مقاولين مختلفين في السلوك بين ولاية و أخرى.

4. تحليل النتائج

شكلت عملية التحليل العاملي مرحلة جد هامة من التحليل، و لقد ساعدت على تحديد العوامل التي تدفع بالفرد إلى إنشاء مؤسسة، مكنتنا من تحديد أنماط المقاولين في كل ولاية من والولايات التي شملتها الدراسة، كما مكننا التحليل العاملي من تحديد نمطين من القيود التي قد تحول دون إنشاء مؤسسة، أو النجاح في عملية الإنشاء. ارتبط القيد الأول بالمهارات التي ينبغي توفرها من أجل نجاح أي فرد في إنشاء مؤسسته و في تطورها فيما بعد، و هي مهارات تسييرية و إستراتيجية، فلقد أبرز كل المقاولين المستجوبين امتلاكها، و لكن بنسب متفاوتة و بمهارات متفاوتة قد تبرز في إطار متغير ما بينما يختفي هذا المتغير عند المقاولين في الولايات الأخرى.

و هذا ما **يؤكد الفرضيـــة الأولى** التي تتعلق بـاختلاف نموذج المقـاول بين ولايـات قسنطينة وميلـة و جيجل، فلقد ثبتت لنا من خلال التحليـل العاملي الـذي تم علـى مستوى الدراسـة التطبيقية، تواجد نمطين على الأقل من المقاولين في كل ولاية من الولايات محل الدراسة، حيث تبين أنه مقاول

اجتماعي و مبدع على مستوى ولاية قسنطينة، و مقاول متسلط و باحث عن الثروة في ولاية ميلـة، أما على مستوى ولاية جيجل فقد برز تواجد مقاول مبدع و مقاول عقلاني.

كما تمكننا هذه النتائج من **نفي الفرضية الثانية** التي تتعلق بافتقاد المقاولين الجزائريين للتفكير الاستراتيجي مما قد يحول دون نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تأكد لنا أن نسبة كبيرة من المقاولين على مستوى الولايات الثلاثة محل الدراسة يمتلكون جانب من التفكيـر الاستراتيجي.

5. خاتمة

شهدت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية، كانت كلها تهدف إلى الدفع بعجلة التنمية. إلا أنه و بعد كل مرحلة إصلاح تقوم بإصلاحات أخرى، و معالجة المشاكل التي انجرت عن المراحل السابقة، وانتهت في آخر المطاف إلى تشجيع روح المقاولاتية و العمل الحر. هذا الأمر ليس بالبسيط أو السهل أو الهين، سيما في الاقتصاد الجزائري الذي تشبع بالفكر الاشتراكية و الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ما جعله بعيدا عن روح المبادرة و المقاولة بشكل عام.

فانطلاقا من إشكالية الدراسة التي شملها التساؤل الرئيسي المطروح حول مواصفات المقاول في الجزائر، اتضح لنا أن المقاولاتية موجودة في الجزائر و منذ سنوات عديدة ترجع جذورها إلى ما قبل الاستعمار، و هي موجودة أيضـا في الوقت الحالي و بشكل كبير و تأخذ أشكالا مختلفة من حيث نمط المقاول، و نمط المؤسسات التي تم إنشاؤها.

و لقد ساعد التحليل العاملي على تحديد العوامل التي تدفع بالفرد إلى إنشاء مؤسسة، و مكننا من تحديد أنماط المقاولين في كل ولاية من والولايات التي شملتها الدراسة، كما مكننا من تحديد نماذج المقاول في كل ولاية من الولايات.

و نخلص في نهاية الدراسة إلى أنه لحد الآن لم يتم التوصل إلى نقطة يمكن من خلالها تقييم الأفراد و التأكيد على إذا إمكانية أن يصبحوا مقاولين في المستقبل أم لا. لكن و مع هذا يمكننا القول أنه إذا كان فرد ما يمتلك مواصفات و كفاءات خاصة جدًا فهو عبارة عن فرد مقاول، حتى لو لم يتم التمكن من تحضير نموذج علمي خاص بمواصفات المقاول، حيث حدد الباحثون المعالم الأساسية التي لا يمكن تلافيها و التي تبين من هم الأفراد الذين من المحتمل أن يصبحوا مقاولين و تمييزهم

عن غيرهم. و لكن وصلت أغلبية هذه الدراسات إلى طرق دون منفذ بسبب كون عينات الدراسة المختارة لم تكن معبرة فعلا عن المجتمع المدروس.

6. قائمة المراجع

1. Benachenhou, A. (2007). *les entrepreneurs Algériens.* Alger: Alpha Design.
2. Benachenhou, A. (2009). *formation du sous développement en Algérie : Essai sur les limites du développement du capitalisme 1830 – 1962*. Alger: OPU.
3. Dahmani, A. (1999). *l'Algérie à l'épreuve : économie politique des réformes 1980- 1979.* Paris: l'Harmattan.
4. Facchini, F. (2007). L'entrepreneur comme homme prudent. *la revue des sciences de gestion* (226-227), 24-31.
5. Fontaine, & Marco. (1993, Juillet/Aout). La gestion d'entreprise dans la pensé économique française. *revue d'économie politique* (103).
6. Janssen, F. (2009). *Entreprendre – Introduction à l'entrepreneuriat.* Bruxelles: De Boek.
7. Janssen, F. (2009). *Entreprendre*. Bruxelles: De Boek.
8. Jordi, J.-J. (2009, 07). une histoire de l'entrepreneuriat algérien. *Histoire d'Entreprise Magazine* (07), pp. 30 - 32.
9. Julien, P.-a., & Marcheseney, M. (1996). *L'entrepreneuriat.* Paris: Economica.
10. Lanny, H. (1999). The effect of characteristics of the entrepreneur on new venture performance, Doctor of philosophy in the college of business administration. *Doctor Of phylosophy in college of business administration* . California: University South california, Xerographique.
11. Larabi, M. (2010). La PME algérienne, rappels historiques. Dans A. Joyal, *La PME algérienne et le défi de l'internationalisation* (pp. 110-122). Paris: l'Harmattan.
12. Madoui, M. (2012). *Entreprise et entrepreneurs en Algérie et dans l'immigration.* Paris: Karthalla
13. Melbouci, L. (2013, 07 23). *Le capital social et le comportement innovateur de l'entrepreneur algérien, p.03, consulté sur le site : 23/07/2013.* Consulté le 05 14, 2021, sur HEC canada: http://web.hec.ca/airepme/images/File/2008/C36.pdf
14. Mokhtar, B. (1989). *gestion stratégique de l'entreprise publique algérienne.* Alger: OPU.
15. Zouache, A. (2012, décembre 8-9-10). Etat, Héritage colonial et stratégie de développement en Algérie. *Colloque International - Algérie : cinquante ans d'expériences de développement Etat -Economie-Société* . Alger : CREAD.